في جواز بيع الصبيان بعضها ببعض متفاضلا فلم يبق الا ان المراد به ما يكال
في الصاع فاقتضى تحريم التفاضل في جميع جنس المكيلات **خبر** وروي
انه صلى الله عليه وآله وسلم وجد عند بعض اهله تمرا جنيبا فقال من اين لكم هذا
فقالوا ابدلنا صاعين بصاع فقال لا يصلح صاعان بصاع ولا درهمان بدرهم
خبر وعن علي عليه السلام انه قال اهديت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تمرا
فلم يرد منه شيئا فقال لبلال رد ذلك هدايا فقال اني تمر جنيبا سألك عنه قال
فانطلق بلال فاعطى لتمر مثلين واخذ مثلا فلما كان من الغد قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انا اخيبنا انك فاخبره بالذي صنع فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا الحرام الذي لا يصلح اكله انطلق فارددهه
على صاحبه ومره الا يبيع هكذا اولا يبتاع **خبر** وروى الهادي الى الحق
علم هذا الخبر بلفظ فيه بعض اختلاف لهذا الاول في اللفظ دون المعنى
ورواه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **خبر** وروى ابو سعيد الخدري
وابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه امر سواد بن غزية الحارثي عامل
الانصاري على خيبر فاتاه بتمر جنيب فقال له اكل تمر خيبر هكذا فقال
لا ولكنا نشتري الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال لا تفعلوا ولكن
بيعوا تمركم هذا بالبوض واشتروا بثمنه من هذا وكذلك الميزان معلوم
انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد الميزان نفسه لاجماع الامة على جواز بيع بعض
الموازين ببعضها متفاضلا ثبت انه اراد الموزون وما يدخل في الوزن فاقتضى
تحريم بيع بعض الموزونات بعضها ببعض متفاضلا **خبر** وفي بعض
الاخبار وكذلك الموزون وتعليلنا اولى لانه يصح القياس عليه وتعليل الخالف
منع منه والعلة المتعدية اولى من العلة القاصرة وهذا كما تقول
في علة الذهب والفضة انما هما موزونان جنسان فتعدي ذلك الى سائر الموزونات
ولا خلاف في جواز اثبات الاحكام الشرعية بالعلة المتعدية وانما الخلاف في جواز
اثبات ذلك بالعلة القاصرة وموضع ذلك كتب اصول الفقه **خبر** وعن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم يدا بيد
خبر قال صلى الله عليه وآله وسلم بيعوا الحنطة بالشعير كيف شئتم يدا بيد
وهذا يقتضي ان الاجناس المذكورة اجناس مختلفة وان كل واحد منها
جنس مخصوص وان كان تحته انواع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علق الحكم فيه بجنس
فاما ان يكون كلا واحد من هذه الاجناس دون نوعه وهذا باطل على ان
البر والشعير جنسان مختلفان **خبر** وقال صلى الله عليه وآله وسلم في زكاة الفطر
صاع من بر او صاع من شعير او صاع من تمر او صاع من زبيب فدل ذلك على انها

اجناس وان الحكم معلق بالجنس لا بالنوع **خبر** وقوله صلى الله عليه وآله وسلم البر بالبر
مثلا بمثل يدا بيد والالف واللام لاستغراق الجنس ولهذا صح منه الاستثناء
وصحته دلالة العموم والاستغراق فكانه قال ان جميع البر بجميع البر مثلا بمثل
يدا بيد **خبر** وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع الحيوان بالحيوان
نساء دل على ان المبيعين اذا اتفقا في الجنس ولم يكونا مكيلين ولا موزونين
جاز التفاضل وحرم النساء وبذلك على ذلك **خبر** وهو ان رجلا قام الى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انا نبيع القرش بالافراس والمخبيه
بالابل فقال لا باس اذا كان يدا بيد فشرط صلى الله عليه في جواز بيع بعض ذلك
ببعض ان يكون يدا بيد فصح بذلك ما ذكرناه **واختلفوا** اهل
الاعتبار في الكيل والوزن بعادة البلد ان او لا بل بعادة اهل المدينة فذهب
الهادي الى الحق عليه السلام ان الاعتبار بعادة البلد ان وذهب م بالله عليه السلام ان الاعتبار بعادة
اهل المدينة وذهب اخرون الى اعتبار الشرع فيما ورد به وما لم يرد به يرجع
الى العرف في كل بلد **حجة** الاول **خبر** وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم
لا تبيعوا المكيل والموزون الا مثلا بمثل فان ظاهره يقتضي ما جرت العادة فيه
بالكيل او الوزن وان اختلفت العادات في ذلك وجب ان يعتبر عادة كل ناحية
فيما يباع فيها كما اذا حكم بحكم يتعلق بالنقود والاثمان والارطال كان ذلك
محمولا على عادة الناس فيه ولا يكون مخصصا بعادة اهل بلد في ذلك بان يجعل تلك
العادة اصلا يحمل عليها اهل سائر البلدان والنواحي لان الشرع قد قرر على ان
كل حكم يتعلق بالعادة لا يحمل الناس فيه على غير عاداتهم كما اجمعوا عليه في ذلك
في الايمان وغيرها ولا يصح ان يكون اعتبار الشرع فيه تابعا للعرف لان
الشرع لم يرد بوزن شيء وكيله مما كان العرف فيه قبل الشرع ان لا يوزن
او ان لا يكال فعلمنا ان الشرع جاء بحسب العرف في باب الكيل والوزن
م بالله عليه السلام **خبر** وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الميزان
ميزان مكة والمكيال مكيال المدينة وهذا الخبر لا اظن له اصلا لانه صلى الله عليه وآله وسلم
لم يبين ان الميزان ميزان مكة في شيء معين وكذلك مكيال المدينة لم يبين
فيما اذا ولان الخبر يقتضي انما يكال بالمدينة وما يوزن بمكة يكال او يوزن
في سائر البلدان **خبر** وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن بيع الرطب
بالتمر فقال اينقص اذا جف قالوا نعم قال فلا اذن رواه سعد بن ابي وقاص
خبر وروى نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الرطب
او قال بالتمر كيلا قال شككت في اللفظ وعن بيع العنب بالزبيب كيلا دل
الخبران على ان الجنس المكيل لا يباع بجنسه مكيلا جزافا يعلم التساوي بينهما وان ذلك

Copyright © 2015 Yemen University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)